

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

Blended education and its role in achieving sustainable development

أمنة زيدان محمد نصر^{1*}، إشراف الدكتور: سليمة محمد علي الرشيد²

¹طالبة ماجستير قسم علم النفس ، كلية الآداب - جامعة سبها،

Amna.naser@sebhau.edu.ly

²قسم علم النفس ، كلية الآداب - جامعة سبها،

Sa.alrashid@sebhu.edu.ly

تاريخ النشر: 2025/03/01

تاريخ القبول: 2025/01/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/12/10

* المؤلف المرسل

ملخص البحث:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة، ومدى تفاعل المعلمين والطلاب في استخدامهم للتعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف وغايات البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت النتائج إلى: للتعليم المدمج دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، يتفاعل المعلمين والطلاب بصورة كبيرة في استخدامهم للتعليم المدمج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يواجه القائمون على العملية التعليمية العديد من التحديات والصعوبات التي تحد من استخدامهم للتعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم، المدمج، التنمية، المستدامة.

Abstract:

The current research aims to identify the role of blended education in achieving sustainable development, the extent of the interaction of teachers and students in their use of blended education and its role in achieving sustainable development, and to reveal the most important challenges facing blended education and its role in achieving sustainable development, To achieve the goals and objectives of the research, the researcher used the descriptive approach, The results concluded: Blended education has a major role in achieving sustainable development. Teachers and students interact greatly in their use of blended education in order to achieve sustainable development goals. Those in charge of the educational process face many challenges and difficulties that limit their use of blended education and its role in achieving sustainable development.

Keywords: blended education, sustainable development.

المقدمة:

للتعليم دور حيوي وفعال ينعكس في حياة الدول والمجتمعات باعتباره من المقومات والركائز الأساسية لتطورها سواءً على المستوى الاجتماعي، أو السياسي، أو الثقافي حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة، وتبرز أهميته من خلال دوره المهم في زرع الأفكار والقيم التي من شأنها أن تحافظ على ممتلكات الدولة ومواردها، ومن هنا ظهر مدى تأثيره بشكل كبير على التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحقيق الاستمرارية من خلال عدة جوانب اقتصادية، اجتماعية وبيئية، حيث أن اهتمام الدول بهذه الجوانب يؤدي إلى تطورها وتقدمها، أما استنزافها فينتج عنه الفقر والبطالة والتدهور البيئي، لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة لتوفير الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع وتحقيق العدالة، وتطوير الهيكل الاقتصادي وبناء مجتمع قائم على المعرفة والعلم (حشاينة، 2023: 43).

كما أكدت منظومة حقوق الإنسان الدولية على الحق في التعليم في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث تقر هذه الاتفاقيات بحق كل فرد في التربية والتعليم، إضافة إلى وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم من خلال تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح (عساف، 2015: 322).

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والأبحاث السابقة كدراسات الحسبان (2021)، ودراسة المعيدز (2020)، ودراسة العازمي (2020)، التي أسفرت نتائجها إلى أن التعليم المدمج يساهم في زيادة فاعلية التعليم من خلال تحسين المخرجات التعليمية، وتوفير ارتباط أفضل بين حاجات المتعلم، وبرنامج التعليم وإمكانات الوصول للمعلومات، وتحقيق أفضل النتائج التي تساعد الطالب في اكتساب المعرفة بشكل أكبر ورفع جودة العملية التعليمية تحقيق التعليم النشط للمتعلمين.

مشكلة البحث:

يعد التعليم المدمج أحد الأنظمة التعليمية الناجحة ومكتملة الطرق والأساليب التعليمية والتربوية العادية، ورافداً مهماً من روافد التعليم التقليدية الذي يعتمد على التعليم الوجيه داخل النظام التعليمي، ولذلك يعتبر هذا النوع من الأنواع الجيدة والصحيحة التي تمزج بين نوعين من التعليم الإلكتروني والتقليدي، ولذلك له مميزات وخصائص فريدة عن غيره، فهو يمتاز بمرونته وسهولته من حيث الاستخدام والحصول عليه؛ لأنه يدمج بين نوعين رئيسيين من أنواع التعليم المهمة من أجل الحصول على إنتاجية أفضل بأقل التكلفة، وتكوين جيل مؤهل يجب أن يستند إلى استراتيجيات تتصف بالعناية بمستقبل التعليم والتركيز على التخطيط والرؤى المناسبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأهم هذه الاستراتيجيات التعليمية هو نوعية التعلم المقدم، كما أن احتضان الكفاءات والبحث العلمي ذي النوعية العالية والتعلم المستمر كلها أمور تساعد على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مدى الحياة، وانبثقت مشكلة البحث الحالي في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تنبع أهمية البحث الحالي من أهمية التعليم المدمج الذي أصبح منهج حياة، ووسيلة فاعلة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف التربوية والتعليمية.
2. قد يفيد البحث الحالي أصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم في اتخاذ القرارات المناسبة لرفع سوية هذا النوع من التعليم بما يتناسب مع متطلبات العصر.
3. كما يتوقع أن يستفيد من هذا البحث المعلمون في جميع المدارس لتعزيز نقاط القوة لديهم وملاحقة المستجدات في مجال التعليم المدمج وتوظيف ذلك في خططهم الدراسية، وأنشطتهم التعليمية.
4. إثراء وتزويد المكتبات بدراسة حديثة وفريدة "حسب علم الباحثة"، والتي تدور موضوعها حول التعليم المدمج ومدى دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. يعد هذا البحث بمثابة نقطة انطلاق للعديد من الأبحاث والدراسات التي ستتناول التعليم المدمج؛ لإجراء دراسات أخرى لاحقة أكثر تعمقاً في مجال التعليم المدمج وتطبيقاته الإلكترونية المختلفة في التدريس.

2. قد تساعد نتائج البحث الحالي القائمين على العملية التعليمية على الاستفادة من مستحدثات التكنولوجيا في تطوير أساليب تدريس تستند إلى التعلم المدمج، ومعالجة التحديات والصعوبات التي يواجهها المعلمون، واتخاذ بعض من القرارات المتعلقة بشأه.

3. لفت انتباه المختصين إلى الآثار الإيجابية الناتجة عن استخدامه؛ نظرًا لقوة جاذبيته التي لا تقاوم، وتخطيه لحواجز المكان والزمان، وعدم وجود قيود على استخدامه.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

1. دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة.
2. مدى تفاعل المعلمين والطلاب في استخدامهم للتعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
3. أهم التحديات التي تواجه التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث:

التعليم المدمج:

عرفه (عبدالله، 2018: 89) بأنه "استراتيجية تعليمية تعليمية يتكامل فيها التعلم الإلكتروني مع التعليم التقليدي في إطار واحد، بحيث توظف أدوات التعلم الإلكتروني سواءً المعتمدة على الحاسوب، أو المعتمدة على شبكة الانترنت في أنشطة التعلم، وذلك من خلال الجمع بين نماذج متصلة وأخرى غير متصلة من الأنترنت". وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: التعلم الذي يمزج بين خصائص كل من التعليم الصفّي التقليدي، والتعليم عبر الإنترنت في نموذج متكامل.

التنمية المستدامة:

وعرفها (القطيط، 2019: 49) بأنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي التي تأخذ في اعتبارها التوازنات الطبيعية وذلك حفاظاً على الموارد من التدهور والاستنزاف وضماناً لاستدامة التنمية".

عرفته الباحثة إجرائياً بأنها: بناء نظام تعليمي يدرك الترابط الوثيق بين التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويزود الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة لبناء مستقبل مستدام.

المنهج: لتحقيق أهداف وغايات البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لكونه المنهج المناسب للبحث.

الإطار النظري:

أولاً: التعليم المدمج:

مفهوم التعليم المدمج:

عرفه (عطية، 2021: 138) بأنه "نمط من التعلم يجمع بين أنماط مختلفة لتقديم المادة التعليمية، وأساليب مختلفة للتعليم والتعلم، ويعتمد على الاتصال المباشر بين جميع أطراف العملية التعليمية".

وعرفه (عبد الحميد، 2017: 32) بأنه "خليط من مصادر تعليمية مختلفة تتنوع بين تقنيات وأنشطة وأحداث تدمج بين فوائد التعليم التقليدي المقدم وجهًا لوجه، وفوائد ومميزات التعلم الإلكتروني بتقنياته المختلفة لتكوين برنامج تعليمي أمثل".

كما عرفته (خضار، 2015: 25) بأنه "الجمع بين أسلوبي التعليم التقليدي وجهًا لوجه، والتعليم المعتمد على الكمبيوتر".

وكذلك عرفه (عبدالله، مرجع سابق: 18) بأنه "مزج أو خلط أدوار المعلم التقليدية مع الفصول الافتراضية والمعلم الإلكتروني، أي أنه تعلم يجمع بين التعلم التقليدي والتعلم الإلكتروني".

بينما عرفه (أحمد، 2005: 39) بأنه "طريقة للتعلم تعتمد على استخدام آليات مختلفة لتوصيل التعلم بهدف إنجاز حل تعليمي متكامل، فبدلاً من الاكتفاء بالتعلم في الفصل الدراسي يمكن إضافة الوسائط التعليمية وقراءة الكتب وحل التمارين خارج الفصل، أي عمل شيء يساعد المتعلم على استيعاب المعرفة واكتساب المهارات بشكل أفضل، وينظر للتعلم المختلط على أن مخرجاته التعليمية تفوق المخرجات التعليمية لكل من التعلم وجهًا لوجه في الفصل الدراسي التقليدي، والتعلم الإلكتروني كل على حده".

كما عرفته (العشيبات، 2022: 123) بأنه "أحد صيغ التعليم أو التدريب التي يتكامل (يندمج) فيها التعلم الإلكتروني مع التعليم الصفّي (التقليدي) في إطار واحد حيث توظف أدوات التعلم الإلكتروني سواءً المعتمد على الكمبيوتر، أو المعتمد على الشبكات في الدروس والمحاضرات وجلسات التدريب، والتي تتم غالباً في قاعات الدرس الحقيقية المجهزة بإمكانية الاتصال بالشبكات".

وعرفه (Tara, 2008: 214) بأنه "مزيج من وسائط وتدريب والتي تشمل تقنيات وأنشطة وأنواع مختلفة من الأحداث بهدف إنشاء برنامج تدريبي أمثل لفئة معينة من المستفيدين ومصطلح (مدمج) يعني أن التدريب التقليدي القائم على توجيه المعلم يتم دعمه وتكميله بواسطة صيغ إلكترونية أخرى".

وتعرفه الباحثة بأنه بانه عملية التكامل بين استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم، وأساليب وأدوات التعلم والتعليم المتنوعة، وفق النظريات الحديثة، وبما يتناسب مع الموافق التعليمية المناسبة لعمليتي التعليم والتعلم؛ من أجل زيادة الفاعلية العملية لعمليتي التعليم والتعلم.

أهداف التعليم المدمج :

يمكن تحديد أهم أهداف التعليم المدمج لتحقيقها في منظومة التعليم والتي تشمل التعليم والمعلم والمتعلم وفيما يلي عرضاً لهذه الأهداف فيما يلي (السيبي، 2019 : 48):

أولاً: أهداف خاصة بمنظومة التعليم:

- تحسين جودة التعليم .
- نشر ثقافة التعليم الإلكتروني لخلق مجتمع إلكتروني لمواكبة مستجدات العصر.
- محاولة وصول التعليم الإلكتروني للمناطق النائية.

- زيادة كفاءة المؤسسات التعليمية ونقلها من طور المحلية إلى العالمية لجذب الطلاب من مختلف أنحاء العالم، ورفع كفاءتهم والارتقاء بمستواهم المهني والأكاديمي.
- إنشاء بيئة تعليمية غير نمطية.
- محاولة حل مشكلة عجز مؤسسات التعميم العالي التقليدي لاستيعاب أعداد هائلة متزايدة في مجال التعليم الثانوي.

ثانيًا: أهداف خاصة بالمعلمين ومنها (محمد، 2015: 61):

- التحضير والإعداد للعملية التعليمية باستخدام المعلومات الإلكترونية والوسائل الإلكترونية.
- إمكانية تعويض النقص الواضح في إعداد المعلمين في التعميم الثانوي التقليدي عن طريق الفصول الافتراضية.
- تطوير أداء المعلم في العملية التعليمية لتتواءم مع التطورات العلمية والتكنولوجية ومساعدة المعلم على تنوع طرق عرض المادة التعليمية.
- وترى الباحثة بأنه من خلال هذه الأهداف يسعى التعليم المدمج إلى تحسين تجربة التعلم لتحقيق نتائج تعليمية أفضل للطلاب بدمج الأساليب التقليدية مع التكنولوجيا الحديثة مما يساهم في تحسين تجربة التعلم وجودته.

مكونات التعليم المدمج:

أشارت (فاروق، 2018: 25) إلى أنه توجد خمس مكونات رئيسية للتعليم المدمج هي:

1. الأحداث الحية (Live Events): حيث يقدم المعلم أحداثاً متزامنة يشارك فيها كل المتعلمين في نفس الوقت وصولاً إلى ما يمكن أن يسمى الفصل الافتراضي.
2. التعلم ذو الخطو الذاتي (Self-Paced Learning): وذلك بتقديم خبرات تعليمية يستطيع المتعلم إنجازها بمفرده وبما يتناسب مع سرعته في التعلم.
3. التعاون (Collaboration): وذلك من خلال توفير بيئات تعليمية يستطيع المتعلم فيها أن يتواصل مع الآخرين عن طريق البريد الإلكتروني أو الدردشة على الإنترنت.
4. التقييم (Assessment): وذلك حيث يتم تقييم معارف الطالب سواء الذين لديهم خبرات التعلم عن طريق التقييم القبلي أو تلك التي اكتسبها نتيجة المرور بالخبرات التعليمية عن طريق التقييم.
5. المواد الداعمة (Supporting materials): وهي تلك المواد التي تدعم عملية التعلم في التعليم المدمج.

مستويات التعليم المدمج

هناك عدة مستويات للتعليم المدمج، والتي قد تصنف وفقاً لطبيعته، ودرجة الدمج بين مكوناته، ودرجة التعقيد، كما بينها (الفتي، 2011: 49):

أولاً: المستوى المركب: ويتم فيه الربط بين الأدوات التي توصل المعلومات وبين محتوى التعليم، ومثال ذلك النموذج ثنائي المكون، ويتم ذلك من خلال استخدام مصادر وأدوات التعليم الإلكتروني، ثم يلي ذلك التعليم في الغرفة الصفية، باستخدام أسلوب الحوار والمناقشة والمحاضرة، وهناك نموذج ثلاثي المكون، ويتم ذلك بالوقوف على

مستوى تعليم الطلاب من خلال التغذية الراجعة، وبعد ذلك يتم تصحيح تعليم الطلاب من خلال الطرق والأساليب الاعتيادية في التدريس، ثم يتم استخدام التعليم الإلكتروني الإثراء عملية التعليم وتعزيزها.

ثانياً: المستوى المتكامل: ويتم في هذا المستوى التكامل بين مختلف عناصر التعليم الإلكتروني، ومثال ذلك الدمج ما بين ثلاثة مكونات تتمثل في مصدر المعلومات المتوفرة، ومجموعات المناقشة المتواصلة، وعملية التقويم المباشرة التي تتم جميعها عبر الإنترنت.

ثالثاً: المستوى التعاوني: ويتم في هذا المستوى الدمج ما بين المعلم سواء كان المعلم تقليدياً أم إلكترونياً وبين مجموعات التعلم داخل الغرف الصفية التقليدية، أو مجموعات التعلم التعاونية من خلال الإنترنت، ومن الأمثلة على هذا المستوى الدمج بين الأدوار التقليدية للمعلم والمتعلم، والمعلم الإلكتروني من خلال الإنترنت، أو الدمج بين الأدوار التقليدية للمعلم والمتعلم داخل الغرفة الصفية، ومجموعات التعليم التعاونية من خلال الإنترنت.

رابعاً: مستوى الامتداد والانتشار: ويتم في هذا المستوى الدمج بين التعليم التقليدي داخل الغرفة الصفية التقليدية، وبين مصادر التعليم الإلكتروني غير المتصلة، مثل البريد الإلكتروني، والوسائط الإلكترونية والبرمجيات المحوسبة، والأجهزة الخلوية المحمولة.

وترى الباحثة بأن هذه المستويات تتيح للمعلمين والمؤسسات التعليمية اختيار النموذج الأنسب حسب احتياجات الطلاب والمحتوى الدراسي.

عناصر وتصميم التعليم المدمج:

ففي التعليم المدمج يجري التعليم وجهاً لوجه في الصفوف بقيادة المدرس، بينما يمكن تقديم التعليم عبر الإنترنت بطريقة متزامنة أو غير متزامنة، فمن الممكن أن تكون عناصر التعليم المتزامن على الإنترنت مؤتمرات فيديو، أو مكالمات جماعية، أما عناصر التعليم غير المتزامن يمكن أن تكون مناقشات عبر الإنترنت، أو برامج تعليمية عبر الإنترنت، أو تقييمات ذاتياً على الإنترنت، أو نصوصاً إلكترونية، ورسائل بريد الكتروني. من هنا فإن غياب التكنولوجيا الداعمة يمكن أن يكون سبباً لاعتماد التعليم غير متزامن بدلاً من المتزامن، فالتعلم غير المتزامن معظمه تعليم ذاتي، وتعليم يتمحور حول الطالب حيث تقدم مواد للطلاب يستطيعون الرجوع إليها في الوقت الذي يناسبهم، وتختلف تصاميم التعليم المدمج وفقاً للعناصر التي يجري دمجها، ووفق نسبة هذه العناصر في أرصدة المقرر بطبيعة الحال وأهداف المقررات (أبو الريش، 2013: 9).

وترى الباحثة بأن تصميم التعليم المدمج يتطلب توازناً بين تقنيات التعليم التقليدي والإلكتروني لتحقيق أقصى استفادة للطلاب بحيث يجب أن يكون المحتوى تعليمياً مرناً وقابلاً للتخصيص.

أنواع التعليم المدمج

تتعدد أنواع التعليم المدمج، كما حددها (دهان، 2018: 71) فيما يلي:

1. دمج التعليم المباشر: ويتم من خلال الإنترنت والتعليم غير المباشر الذي يحدث في إطار الصفوف التقليدية، مثل البرامج التعليمية التي توفر مواد دراسية ومصادر بحثية مباشرة على الإنترنت في حين يوفر توجيه المعلم وجلسات التدريب الصفية وسيطاً أساسياً للتعليم.

2. دمج التعليم ذاتي السرعة: والذي يتحكم به المتعلم والتعليم التعاوني المباشر، الذي يدل على الاتصال الديناميكي بين العديد من المتعلمين، ويقربهم من مشاركة المعرفة بينهم، مثل: مؤتمرات الفيديو المباشرة، حيث يتم تبادل الآراء والنقاش حولها، بحضور وسيط مناقشة بين مجموعات الطلاب والأقران.

3. دمج التعليم المخطط وغير المخطط: حيث يسعى تصميم برنامج التعليم المدمج من أحاديث ووثائق التعليم غير المخطط لتحويلها إلى معرفة يتم استدعاؤها، وتوفيرها حسب الطلب، لتدعم أداء العاملين في المجالات المعرفية وتعاونهم، مثل: الاجتماعات، والأحاديث الجانبية في الممرات، واستخدام البريد الإلكتروني.

4. الدمج بين المحتوى الجاهز ذاتي التحكم والمحتوى المخصص، أو الخبرات المباشرة الحية الصفية أو الإلكترونية، وذلك لتحسين خبرة المستخدم، وتقليل التكلفة في الوقت نفسه، مثل: النموذج المرجعي لمواد المحتوى القابلة للمشاركة.

5. دمج التعليم المنظم سلفاً قبل استهلاك مهام وظيفية جديدة، والممارسة باستخدام نماذج محاكاة المهام أو العمليات الوظيفية، وأدوات الدعم الفوري للأداء التي تيسر التنفيذ المناسب لتلك المهام، وتوفير بيئات جديدة لفضاءات العمل تجمع بين الأعمال القائمة على الحاسوب، ومهارات التعاون، وأدوات الدعم للأداء.

وترى الباحثة بأن أنواع التعليم المدمج تختلف من حيث درجة الدمج بين التعلم التقليدي والتعلم عبر الإنترنت، فبعض الأنواع تركز على التعلم الإلكتروني بشكل أكبر، بينما تركز أنواع أخرى على الجمع بين الأسلوبين بشكل متوازن ليتم اختيار النوع الأنسب وفقاً لاحتياجات الطلاب، والمحتوى التعليمي، والأهداف التعليمية.

مميزات التعليم المدمج:

هناك فوائد ومميزات عديدة يمكن تحقيقها عند تطبيق نظام التعليم المدمج في المؤسسات التعليمية، وتعود هذه المميزات على المتعلمين والمعلمين ومن ثم تنعكس إيجابياً التعليمية ومنها:

1. الدمج بين التدريس المباشر وجهاً لوجه والممارسة التفاعلية الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى تعليم وتعلم فعال أكثر تحفيزاً وكفاءة.

2. يساعد في التركيز على الأفراد وتفاعلهم مع تكنولوجيا التعليم وتطوراتها، وذلك باستخدام شبكة الاتصال الدولية والداخلية، ويعمل على توفير بيئة تفاعلية مستمرة حيث يوفر الاتصال وجهاً لوجه مما يزيد من التفاعل بين الطالب والمدرّب والطلاب مع بعضهم البعض، والطلاب والمحتوى.

3. يسهل عملية التواصل مع المتعلمين وتزودهم بالمادة التعليمية بصورة واضحة من خلال التطبيقات المختلفة، ويساعد في القضاء على مشكلة السلبية في قاعات الدراسة فيقدم الفرصة للمتعلمين لتوسيع وتدعيم أسلوب الفصل التقليدي من خلال الاستخدام الأكثر للشبكة.

4. يشجع المتعلمين على استخدام الإنترنت وعدم الاعتماد بصفة شاملة على مجرد الحضور في الفصل، ويوفر المرونة التعليمية الكافية لمواجهة كافة الاحتياجات الفردية، وأنماط التعليم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وغيرها (عبدالله، مرجع سابق، 43).

وفي ضوء ما سبق تستخلص الباحثة أهم مميزات التعليم المدمج بأنه يتيح الفرصة لتجاوز حدي الزمان والمكان في العملية التعليمية، والحصول على المعلومات من شبكة الإنترنت، كما يحقق أفضل النتائج في مجال التدريب أثناء الخدمة، فتتحقق الأهداف التعليمية في وقت أقل من الاستراتيجيات التقليدية، وتقليل تكلفة السفر والانتقال إلى أماكن التدريب.

المعوقات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج:

وجد العديد من الباحثين والمفكرين العديد من المعوقات من أهمها (الشرع، 2019: 133):

1. المعوقات المالية:

- وهناك بعض المعوقات المالية التي تحد من تطبيق الإدارة الإلكترونية وتتمثل في:
- قلة الموارد المتاحة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة .
- محدودية المخصصات المالية المخصصة لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات .
- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للإنترنت .
- ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسب الآلي.
- ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية، وإنشاء المواقع وربط الشبكات.

2. المعوقات البشرية:

- قلة عدد المعلمين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت.
- ضعف الوعي الثقافي والتكنولوجي على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.
- قلة العناصر البشرية المدربة القادرة على التعامل والصيانة لهذه التقنية الجديدة.
- مقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدانهم لوظائفهم وأن التغيير يشكل تهديداً لمراكزهم الوظيفية.
- عدم تشجيع المسؤولين وأجهزة الإعلام للأفراد على التعليم الذاتي لبرمجيات وتطبيق الإدارة الإلكترونية وبقية المعلومات.

- ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض المعلمين والرغبة من التعامل مع الأجهزة الإلكترونية.

3. المعوقات التقنية: وتتمثل في الآتي:

- تقادم الأجهزة وبرامج الحاسب الآلي المتاحة وعدم مواكبتها للتطور السريع في هذا المجال.
- ضعف مهارات العاملين بالتقنية الحديثة والذي يتطلب التدريب المستمر لمواكبة التطور.
- ضعف قطاع التقنيات المعلوماتية في الدول النامية.
- عدم جاهزية توافر البنية التحتية كالشبكات.
- عدم جاهزية أمن المعلومات على شبكة الإنترنت.
- القصور في المعايير الموحدة للأجهزة المستخدمة حتى داخل المنظمة الواحدة.

- صعوبة تطوير البرمجيات وعدم دقتها.

ويشير (حسن، 2020: 197) إلى أن للتعليم المدمج مشكلات عدة منها: عدم النظر بجدية إلى موضوع التعليم المدمج باعتباره استراتيجية جديدة تسعى لتطوير العملية التعليمية وتحسين نواتج التعليم وصعوبة التحول من طريقة التعليم التقليدية التي تقوم على المحاضرة بالنسبة للمدرس، واستذكار المعلومات بالنسبة للطلاب إلى طريقة تعليم حديثة، بالإضافة إلى مشكلة اللغة فغالبيتها البرامج والأدوات وضعت باللغة الإنجليزية، وهذا يشكل عائقاً أمام بعض الطلاب للتعامل معها بسهولة ويسر، و-أيضاً- المعوقات البشرية والمادية التي تتمثل في عدم توفر الخدمات الفنية في المختبرات، وغياب برامج التأهيل والتدريب للطلاب بصورة عامة ونقص الحواسيب والبرمجيات والشبكات، وارتفاع أسعارها نوعاً ما، كما وأن المقررات الدراسية ما يزال أغلبها مطبوعة ورقياً، لذا ينبغي تحويلها إلى ملفات إلكترونية يسهل التعامل معها، وأخيراً عدم كفاءة أجهزة الحاسوب التي يتدرب عليها الطلاب في منازلهم وصعوبات التقويم ونظام المراقبة والتصحيح والغياب.

وبالإضافة إلى تلك المعوقات ترى الباحثة بأن التعليم المدمج يواجه صعوبات عدة تمثل في توزيع الأدوار والمسؤوليات، وتحقيق التوقعات المرجوة منه، وكيفية إدارة النظام التربوي، وتصميم بيئة التعليم المدمج ومحدودية الوقت لتطبيقه، وضعف مهارات الطلبة الإلكترونية، والتكلفة المادية المرتفعة مقارنة بالتعليم التقليدي، وبطء اتصال الإنترنت مما يعطل سير العملية التعليمية، وعدم قدرة عضو هيئة التدريس على متابعة الطلبة ذوي الحركة المفرطة أثناء تنفيذ أنشطة التعليم الإلكتروني، فضلاً عن عدم تواجده في الوقت الذي يريده الطالب للمساعدة، وعدم تحمس المعلمين بالمؤسسات التعليمية، وتحفظهم على استخدام التعليم المدمج، ومن الصعوبات أيضاً وجود ضغط واقع على المعلم في الرد على العديد من الرسائل الخاصة بالطلبة، وبعض الصعوبات الخاصة بالاتصال بالعديد من الطلبة الذين يطرحون نفس السؤال، والافتقار إلى السلاسل في الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم المدمج يشكل صعوبة كبيرة في تطبيق التعليم المدمج.

عوامل نجاح التعليم المدمج:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على نجاح التعليم المدمج كما أوردها (طلافحة، 2019: 81):

1. المعلومات المناسبة: على المدرس أن يوجه الطلبة ويرشدهم إلى جميع قنوات الدمج كالإنترنت والاستماع التقليدي للوصول إلى المعلومات والمعارف والإجابة عن تساؤلات الطلبة بغض النظر عن المكان والزمان لدى المتعلم.
2. المشاركة في العمل على التعليم المدمج أن يجيد إمكانية المشاركة بين المعلم والمتعلم من جهة، والمتعلمين جميعاً من جهة أخرى أو كفرق عمل للوصول إلى النتائج المتوقعة.
3. عملية التواصل: فهذه العملية في غاية الأهمية لأن المدرس بعد المرشد والموجه للمتعلم.
4. التعلم الذاتي: ينبغي أن يتيح التعليم المدمج للمتعلم المتابعة بنفسه من خلال ما يقدم له في أثناء عملية التواصل وجهاً لوجه أو ما وجد إلكترونياً.
5. تحليل المحتوى: وهذا يعتبر مرشداً في عملية اختيار البدائل الأكثر مناسبة لنقل المعرفة.
6. التحليل المادي: وهو يؤدي دوراً مهماً في اتخاذ القرارات بشأن طريقة التوصيل المناسبة.

7. تحليل الفئة المستهدفة من أجل التحقق من البدائل المتاحة لوسائل نقل المعرفة التي ستكون أكثر فاعلية في تحقيق أهداف الأداء المحددة.

الشروط الواجب توافرها لتنفيذ التعليم المدمج:

هناك مجموعة من الشروط الواجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تنفيذ التعليم المدمج ما يلي:

1. العمل على وجود المعلمين في الوقت المناسب للرد على استفسارات المتعلمين بشكل جيد سواء أكان ذلك من خلال شبكة الإنترنت أو في قاعات الدروس وجهاً لوجه.
2. تنوع مصادر المعلومات لمقابلة الفروق الفردية بين المتعلمين.
3. التخطيط الجيد لتوظيف تكنولوجيا التعليم الإلكتروني في بيئة التعليم المدمج، وتحديد وظيفة كل وسيط في البرنامج، وكيفية استخدامه من قبل المعلمين والمتعلمين بدقة.
4. التأكد من مهارات المعلمين والمتعلمين في استخدام تكنولوجيا التعليم الإلكتروني المتضمنة في بيئة التعليم المدمج.
5. التأكد من توافر الأجهزة والمراجع والمصادر المختلفة المستخدمة في بيئة التعليم المدمج سواء لدى المتعلمين أو في المؤسسة التعليمية، حتى لا تمثل معوقاً لحدوث التعليم.

6. بدء البرنامج بجلسة عامة تجمع بين المعلمين والمتعلمين وجهاً لوجه، ويتم فيها توضيح أهداف البرنامج وخطة كيفية تنفيذه، والاستراتيجيات المستخدمة فيه، ودور كل منهما في أحداث التعلم المدمج (عبابنة، 2017: 19). وترى الباحثة بأنه بالإضافة إلى تلك الشروط السابق ذكرها لتحقيق التعليم المدمج بنجاح، يجب توافر مجموعة من الشروط المتعلقة بالتكنولوجيا، والبنية التحتية، وتدريب المعلمين، وتنظيم المحتوى، لتحقيق التفاعل الفعال بين الطلاب والمعلمين، كما يجب أن تكون هناك بيئة مرنة وداعمة تتناسب مع احتياجات الطلاب وتوجهاتهم التعليمية.

ثانيًا: التنمية المستدامة:

حقيقة لا تحتاج إلى تأكيد، مفادها أن التنمية المستدامة عملية تحول المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بتغيير في الدستور، ولا بقرار إداري، ذلك لأن التنمية لا تتم إلا بوجود أناس يعرفون ماذا يريدون هؤلاء الناس وتكون معارفهم العلمية متقدمة ويعملون على نشر هذه المعارف من أجل إيجاد رأي عام مستنير متمثلة بالجامعات فالأمر ليست تلقائية ولا جزئية بل متراكبة ومتشابكة ويجب تجهيز البيئة المناسبة للتنمية المستدامة التي تجعل من الارتباطات بين العوامل فاعلة ومساهمة إيجابياً، وفي عملية التنمية ينطلق مسار التنمية من أوضاع واقعية ومع الناس في هذه الأوضاع وعلى واقع خطاهم وبحسب إمكاناتهم وغاياتهم وذلك بغية إطلاق الإبداعات الكامنة بداخلهم، وبلوغ الأهداف القادرين على اكتشافها، فالاستدامة في عملية التنمية تهدف إلى تأمين قدرات وطاقات كما أن في جوهرها عدالة في مصادر الأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حالياً تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبين الأجيال اللاحقة (العفون، 2018: 29).

مفهوم التنمية المستدامة

وأشار (سلمان، 2019: 123) بأنها "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والدينية للمجتمع، حيث تمكن هذه التنمية المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الأيكولوجية والعمل على استمرار واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في العيش ب حياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة في طياته مبدأ ضرورة مواجهة العالم المخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي".

وعرفتها (فاروق، مرجع سابق: 32) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

وعرفها (لمعي، 2016: 29) بأنها "تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي".

وعرفها (الأزهري، 2016: 86) عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تعديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة.

وفي ضوء مما سبق تعرفها الباحثة بأنها: التنمية التي تهتم بحاجات الأفراد ومتطلباتهم وذلك من كافة النواحي على جميع الأصعدة سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة لدى الأفراد في المجتمع.

أهداف التنمية المستدامة

تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى تبعاً لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولكن هناك أهدافاً أساسية للتنمية تسعى إليها معظم الدول وهي زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ورفع مستوى المعيشة ومعالجة مشكلة الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني، والتوسع في الهيكل الإنتاجي وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني، وإعادة توجيه التكنولوجيا ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار، وتأمين الحصول على المياه الكافية والحفاظة عليها، وحماية صحة البشر وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية وضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي، والاستعمال الكفء للطاقة وخفض الآثار المترتبة عن استعمالها السيء، وتنمية الدولة من أجل تحقيق استقلالها الذاتي (القطيط، مرجع سابق: 63).

وترى الباحثة بأن هذه الأهداف السابق ذكرها تعد بمثابة خارطة طريق دولية لتحقيق عالم أكثر عدلاً واستدامة.

متطلبات التنمية المستدامة:

من أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة التنمية الاقتصادية، وتدخل الدولة الإيجابي، والدور الفعال للمشاركة الشعبية، ومؤسسات المجتمع الأهلي والتخطيط الصحيح والمناسب لتنفيذ المشروعات قصيرة وطويلة الأجل، وتوافر رأس المال المادي والبشري الناجح، والمتخصصون الأكفاء، وبعد تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة من أهم الجوانب التي أصبحت تجذب انتباه كافة الدول على مستوى العالم بشكل متزايد، فأغلب المجتمعات تتطلع إلى إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وبيئية، تضمن بها تحقيق مستويات معيشة متنامية، وإشباع الحاجات المادية وتحسين نوعية الحياة لأفرادها الحاليين ولأجيال القادمة، وتحسين بيئتها الآن ومستقبلاً، ولذلك قضية التنمية الشاملة والمستدامة من القضايا التي تستحق أن تركز عليها جهود كافة الدول خاصة دول العالم النامي في المرحلة القادمة انطلاقاً من قناعة راسخة بأنه من دون تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فلن تكون هناك تنمية إنسانية على المدى البعيد (الأزهري، مرجع سابق: 101).

وتستنتج الباحثة مما سبق بأن متطلبات التنمية المستدامة تتطلب مزيجاً من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك التعاون الدولي، لاستخدام التكنولوجيا المستدامة، لتحقيق العدالة والمساواة، وتنفيذ سياسات مالية فعالة، وهي تحتاج إلى مشاركة جماعية من الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان تحسين الحياة لجميع الأفراد مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة:

- **الدمج:** دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- **مشاركة المجتمع:** لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- **السلوك الوقائي:** عند تواجد تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل إتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
- **التحسين المتواصل:** فالوضع البيئي المتدهور يفرض اتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- **السلامة البيئية للعمل:** من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة (علاونة، 2019: 113).

وفي هذا الصدد -أيضاً- أشار (العفون، مرجع سابق: 26) إلى عدة مبادئ للتنمية المستدامة منها:

1. **العدالة التوزيع:** أي توزيع الموارد بالعدل على مختلف الشرائح داخل المجتمع الواحد، ومن خلال جيلنا والأجيال اللاحقة والشمين والمشاركة أي تمكين السكان أو البشر من إدراك إمكاناتهم 2. **إتاحة الفرصة:** وعن طريق مشاركتهم في التنمية من خلال التخطيط والتنفيذ، وتغيير السلوكيات الفردية والجماعية من خلال مراجعة القيم والسلوكيات الخاصة بالأفراد، وخاصة الاستهلاكية منها ودعم الأفراد والمؤسسات التي تعمل على توجيه الاستشارات والمشروعات في إتجاه التنمية المستدامة.

3. احترام الثقافات المحلية: حيث يجب على الأفراد التلاؤم مع ثقافات المجتمع المحلي، ونظمه، وتاريخه وعدم نشر أفكار تسبب تلوثاً اجتماعياً، أو توظيف سياسات غير متوافقة مع واقع هذه المجتمعات، وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي يستند هذا البعد على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع، والقضاء على الفقر بواسطة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للموارد لا سيما السلع والخدمات التي تهدف إلى الاستدامة الاقتصادية إلى تعظيم تدفق الدخل، مع المحافظة على مخزون الأصول أو رأس المال الطويل.

وترى الباحثة بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تعاوناً عالمياً لمواجهة التحديات المشتركة مثل تغير المناخ، الفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، فلا يمكن لأي دولة بمفردها تحقيق التنمية المستدامة.

مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة كما أشار (دهان، مرجع سابق: 79):

1. ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات والمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفعالية وكفاءة أدائها.
2. أهمية إحداث تغييرات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي، وهذه التحولات تحدث في الإطار السياسي والاجتماعي وفي القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.
3. إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية متنوعة، ومتشابهة ومتكاملة ونامية، وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
4. تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.
5. تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأمية الأخرى.
6. التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
7. التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، نعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
8. التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

9. التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
10. زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف "بمتوسط الدخل السنوي للفرد" إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.

وترى الباحثة بأن هذه المؤشرات السابق ذكرها تُعتبر بمثابة الأدوات الأساسية لمتابعة مدى تقدم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتساعد في توجيه السياسات لضمان تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة التي تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية.
أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد هي (عبد الجليل، 2014: 85):

1. **البعد البيئي:** والذي تمثل البعد الأول بالتنوع البيولوجي، وبالثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة، والتلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات بما يحافظ على قدرة النظام البيئي على استيعاب أحمال الملوثات، ومخلفات عملية التنمية.

2. **البعد الاجتماعي:** ويشمل المكونات والعلاقات الفردية والجماعية، وما تقوم به من جهود تعاونية، أو تطرحه من احتياجات، أو ما تسببه من مشاكل، وهذا يتطلب توعية المجتمع بضرورة الإسهام في تعبئة وبناء طاقاته من أجل المستقبل، ومن خلال الاندماج والشراكة إقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.

3. **البعد الاقتصادي:** ويتمثل في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة.

4. **البعد التكنولوجي:** ويكون قائم تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكثر كفاءة وأقدر على الحد من تلوث البيئة وإيجاد تحول تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، مع تفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية بحيث يتم التوفيق بين أهداف التنمية والقواعد التي تفرضها البيئة.

وترى الباحثة بأن هذه الأبعاد تمثل الأسس التي تُبنى عليها عملية التنمية المستدامة وتغطي مجالات مختلفة تعمل معاً لتحقيق النمو الشامل والمتوازن، وهي متداخلة ومتراكبة بحيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون مراعاة كل بعد من هذه الأبعاد على حدة، مع تحقيق التوازن بينها.

خصائص التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

يتسم التعليم من أجل الاستدامة بالعديد من الخصائص التي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يشير (الحلي، 2022: 56) إلى مجموعة من الخصائص منها أنه يركز على أربعة ركائز أساسية هي: التعليم من أجل المعرفة والتعليم من أجل العيش والتعليم من أجل العمل، والتعليم من أجل نقل المعرفة، يتوافق مع تحقيق عالم عادل ومنصف وسلمي، يتضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويشجع على تشخيص احتياجات الأفراد للتعليم والتعلم، وصياغة الأهداف وتوفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، واختيار الاستراتيجيات وتنفيذها وصولاً لتقييم نتائجهم التعليمية، ويعتبر التعليم عملية تقرر بأن تلبية الاحتياجات المحلية

غالباً ما يكون لها تأثيرات دولية يشتمل على الأبعاد الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة، وهو مكيف لمواكبة الطبيعة المتطورة لمفهوم التنمية المستدامة، يأخذ في الاعتبار المشاكل المحلية والدولية ويساهم بشكل فعال في إيجاد حلول لها، يبنى القدرات المدنية اللازمة لاتخاذ القرارات المجتمعية، ويعزز التسامح والإدارة البيئية، ويرتكز على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة، يعتبر التعليم متعدد الاختصاصات حيث يساهم كل تخصص في تفعيل التنمية المستدامة، يركز التعليم على استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات التربوية التي تعزز التعليم التشاركي ومهارات التفكير، كما يستفيد من التعليم المرح، ويوفر ضروريات تحول المجتمعات إلى مجتمعات أكثر استدامة، يركز على الأداء، ويسعى لتحقيق النجاح المجتمعي والتنمية والرفاه وجودة الحياة.

مميزات المجتمع المستدام:

تمثل الميزات الأساسية للمجتمع المستدام كما أوردتها (خليف، 2021: 61):

1. سليم بيئياً: بحيث تركز عملية صنع القرار على تقليل مخاطر النمو السكاني والتنمية على الموارد الطبيعية والبيئة.
 2. منتج اقتصادياً: بحيث يقوم أعضاء المجتمع باستثمار رؤوس أموالهم محلياً من أجل مساندة الموارد البشرية والطبيعية المحلية وإنتاج عوائد مالية كافية من تلك الاستثمارات.
 3. منصف وعادل اجتماعياً: بحيث يعزز توزيع الغذاء والفوائد بين مختلف قطاعات المجتمع نتيجة الوصول العادل إلى المصادر والمشاركة في عملية صنع القرار.
- وترى الباحثة بأنه من أهم مميزات المجتمع المستدام أن يكون متوازناً وفعالاً ومدعماً بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة، ويجب أن تأخذ القرارات بعين الاعتبار التأثيرات والنتائج على المدى البعيد وتربط النظم الطبيعية والاجتماعية، ويجب أن تتم ضمن عملية صنع قرار شفافة وشاملة مبنية على المشاركة، ويأخذ - أيضاً- بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال وتوقع المشاكل ومنعها قبل أن تظهر.

بعض النظريات المفسرة لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة:

أولاً: نظرية رأس المال البشري "ثيودور شولتز" (Theodore Schultz, 1960):

فقد بدأت ملامح ظهورها منذ عام والتي عرضها في كتابه "القيمة الاقتصادية للتربية" وتستند إلى شواهد تنموية حدثت بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف الدول المتقدمة، حيث أبرز الدور الكبير الذي لعبته الموارد البشرية في زيادة القدرة الإنتاجية في العملية التنموية، واعتبارها رأس مال مستثمر، والقضية الأساسية التي تنطلق منها هذه النظرية، هي أن التعليم عنصر ضروري لتحسين المقدرة الإنتاجية للأفراد، وأن الأفراد المتعلمون هم أكثر إنتاجية من غيرهم، وبالتالي فإنه كلما زاد استثمار بلد ما للتعليم كلما كانت أسباب التنمية الاقتصادية أيسر وأسهل على ذلك البلد، ومن وجهة نظر هذه النظرية، فإن التعليم يعد مصدراً إنتاجياً، ولا يعد فقط بمثابة نجاح اقتصادي للأفراد، بل هو مصدر رئيسي لتوفير فرص العمل، ومن هنا يصبح مفتاح تنمية أي مجتمع في أيدي الأفراد المتعلمين والمدرسين، وينطبق ذلك على ما تخرجه الجامعات من ذوي الاختصاصات العلمية المختلفة التي تساهم بمعارفها العلمية والتقنية في أوجه التنمية المختلفة (خليف، مرجع سابق: 87).

ثانيًا: نظرية التحديث:

فقد لاقت انتشارًا واسعًا في الستينيات والسبعينيات حيث مثلت دليلًا نظريًا صيغت وفقها بعض الاستراتيجيات التنموية، وتنطلق هذه النظرية من افتراض هو لكي يصبح أي مجتمع حديثًا فيجب أن يمتلك قيمًا حديثة وسلوكًا حديثًا، وهذا لا يكون إلا بالتركيز على التعليم الذي يؤدي إلى إحداث تغيير في شخصية الأفراد وفي طرق تفكيرهم وفي سلوكهم ويترتب على ذلك زيادة في الإنتاج وكفاية في العمل.

وقد حاول عالم النفس الاجتماعي ماكلياند (McClelland) الكشف عن الأسباب الرئيسة التي أوصلت بعض المجتمعات إلى مستوى عال من التنظيم الاجتماعي والتكنولوجي، وحلل في دراسته المعروفة باسم (مجتمع الإنجاز) أن صعود الحضارات أو سقوطها إنما يرجع إلى القيم التي يعتنقها غالبية أفراد المجتمع، وما يتميزون به من الدافعية للإنجاز. وهذه الدافعية هي أكثر العوامل مسؤولية في الاختلاف بين المجتمعات في التنمية الاجتماعية والتكنولوجية، فالمجتمعات المتقدمة نسبيًا تتوفر على مجموعة معتبرة من الأفراد ذوي الطموح والرغبة في الإنجاز، وتقوم هذه النظرية على خمسة متغيرات مترابطة وهي: مؤسسات حديثة، قيم حديثة، سلوك حديث، مجتمع حديث، تنمية (التحديث)، وبسلسلة متتابع لهذه المتغيرات تحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمؤسسات التحديث تتعهد الأفراد بالتنشئة الاجتماعية ومساعدتهم على التشبع بالقيم الحديثة المرغوب فيها تشجع الأفراد على الابتكار والتغيير والتجديد، ومن هذا المنطلق يصبح للتعليم دور هام في التحديث باعتباره أسلوبًا يؤثر في تغير القيم والمواقف، بل أنه بمثابة مفتاح التنمية (فطافطة، 2024: 19).

ثالثًا: نظرية التحرر:

فهي تنطلق من مسلمة مفادها أن التنمية لا تتحقق في المجتمعات الفقيرة إلا من خلال تغيير جذري في البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى تغيير للنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، والافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن الاستعمار فرض على هذه المجتمعات أسلوب القهر والتسلط تمارسه السلطات وتسيطر على جميع الموارد الاقتصادية، فهي ترفض جميع أساليب التبعية والاستعباد والقهر.

ويبرز على رأس مؤيدي هذه النظرية "باولوفيراري" الذي يركز على دور لتعليم في مجالات الحرية، فالتنمية بالنسبة إليه تعني الحرية، وبالتالي فهي تعني العدالة أكثر من الثروة والغنى، والمفاهيم المفتاحية التي وضعها لنظريته هي: الحرية الوعي أنسنه الإنسان، والمفاهيم الثلاثة مترابطة؛ فالوعي يؤدي للحرية، والحرية تؤدي لتمسك الفرد بإنسانيته، والتربية تؤدي إلى إيقاظ الوعي لديه.

لذا فإن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات المقهورة في مجتمعاتها يكمن في تعليمها حتى يرى الحقيقة ويتفهمها من أجل أن يعمل على تغييرها.

وانطلاقًا من أنماط التعليم السائدة في المجتمعات النامية، والتي يميزها الانحياز والتبعية للغرب وتجاهل عقلية الإنسان وثقافته، فإن النخبة الحاكمة تستهدف ألقمه الإنسان مع ظروف القهر والسيطرة والاستغلال وتقتل في الفرد روح النقد والإبداع، وحتى يتحرر المجتمع من القهر ويتخلص من السيطرة والاستغلال، فيجب تغيير نمط التعليم من نمط بنكي تلقيني تسلطي إلى نمط حوارى يفضي إلى إيقاظ الوعي وتعميق التفكير، وبهذا يمكن للمتعلمين

تجاوز ظاهرة الاحتكار الثقافي والتسلط، وبذلك يتحرر الفرد ويحقق إنسانيته، ويثبت وجوده ويتمتع بكامل حقوقه، ويمارس واجباته بكل حرية (عبدالجليل، مرجع سابق: 93).

الدراسات السابقة:

1. دراسة فطافطة (2024) تناولت التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك باعتباره من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من جميع الدول، ومعرفة مدى استفادة واضعي السياسات التعليمية من هذا النوع من التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف وغايات الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، على عينة عشوائية طبقية قوامها (303) معلم ومعلمة من معلمي ومعلمات المدارس الحكومية في مديريات جنوب نابلس في فلسطين، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من أجل تحقيق هدف الدراسة، وتوصلت النتائج إلى: أن للتعليم المدمج دورا كبيرا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (التعليمي، الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي)، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، ووجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

2. دراسة الشهري وزهراء (2023) تناولت المنصات التعليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمات بمدينة أبها، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المنصات التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمات بمدينة أبها، ولتحقيق أهداف وغايات الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي على عينة عشوائية بسيطة قوامها (200) معلمة، وتوصلت النتائج إلى: أن واقع المنصات التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمات بمدينة أبها بدرجة متوسطة، وكانت العقبات التي تواجه المنصات التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمات بمدينة أبها بدرجة منخفضة، وتوافر العدد الكافي من الأجهزة والقاعات الدراسية المتطلبة للتعليم عبر المنصات التعليمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة لمتغير حول المنصات التعليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمات وفقا لسنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح المعلمات ممن سنوات خبرتهن أكثر من (10) سنوات.

3. دراسة الموسوي (2020) تناولت رؤية نقدية مقارنة بين نموذج المقررات المفتوحة الواسعة الانتشار عبر الإنترنت (Moocs)، ونموذج التعليم المدمج في الجامعة العربية المفتوحة، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم جوانب التشابه والاختلاف بين نمط التعليم في المقررات المفتوحة واسعة الانتشار عبر الإنترنت (Moocs) وبين نمط التعليم المدمج في الجامعة العربية المفتوحة، وقد وظف الباحث المنهج المقارن للوصول إلى النتائج من خلال تطبيق أداة البحث المتمثلة في بطاقة المقارنة على عينة الدراسة المتمثلة في أسلوب "التعليم المدمج المطبق في الجامعة العربية المفتوحة فرع سلطنة عمان أثناء دراسة الباحث الممتدة لثلاثة فصول دراسية خلال تحضيره الدراسة الماجستير في تكنولوجيا التعليم خلال عامي (2015-2016)، وعلى نموذج التعلم الذاتي في مقرر كيف تصمم مادة تعليمية في المنصات التعليمية المفتوحة هائلة الالتحاق - الدورة الثانية، وقد توصلت الدراسة بعد إجراء آليات المقارنة بين نمطي التعليم إلى عدة نتائج من أهمها: أن التعليم المدمج هو التطبيق الجزئي للتعلم الإلكتروني، أما (Moocs)

فهو التطبيق الكلي له، وأن المرجعية النظرية متوفرة لكلا النمطين مع الاختلاف في حدود التطبيق، وأن نمط المقررات الواسعة يتمتع بقدر كبير من سهولة آليات التسجيل يعكس نمط التعليم المدمج، وأن نمط المقررات الواسعة يتمتع بمرونة أكبر من حيث اشتراط المؤهلات والخبرات السابقة بعكس نمط التعليم المدمج.

4. دراسة السبيعي (2019) تناولت واقع استخدام التعليم المدمج من وجهة نظر معلمي ومعلمات اللغة العربية في تدريس طلاب المرحلة الابتدائية، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام التعليم المدمج من وجهة نظر معلمي ومعلمات اللغة العربية في تدريس طلاب المرحلة الابتدائية ولتحقيق أهداف وغايات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وتم تطبيق مقياس واقع التعليم المدمج إعداد (الباحث) على عينة عشوائية قوامها (250) معلمة من معلمي ومعلمات اللغة العربية في المرحلة الابتدائية بمحافظة بيشة، وتوصلت النتائج إلى: أن درجة واقع التعليم المدمج لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية بمحافظة بيشة جاء بدرجة متوسطة بشكل عام وكذلك عدم وجود فروق دالة تعزى لمتغير الجنس.

5. دراسة العنزي (2019) تناولت واقع استخدام معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت للتعليم المدمج من وجهة نظر المعلمين والمدراء، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت للتعليم المدمج من وجهة نظر المعلمين والمدراء، ولتحقيق أهداف وغايات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة الجمع البيانات على عينة عشوائية قوامها (217) من معلمي المدارس الثانوية ومدرائها في محافظة الجهراء بدولة الكويت، وتوصلت النتائج إلى: أن واقع استخدام معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت للتعليم المدمج من وجهة نظر المعلمين والمدراء جاء بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دالة إحصائية لاستجابات عينة الدراسة على واقع استخدام معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين والمدراء تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والمسمى الوظيفي.

6. دراسة المجالي (2019) تناولت درجة استخدام استراتيجيات التعليم المدمج لدى معلمي المرحلة الأساسية في لواء وادي السير بعمان، واختلافها تبعاً لمتغيري النوع الاجتماعي والسلطة المشرفة (مدارس حكومية مدارس أهلية)، هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام استراتيجيات التعليم المدمج لدى معلمي المرحلة الأساسية في لواء وادي السير واختلافها تبعاً لمتغيري النوع الاجتماعي والسلطة المشرفة (مدارس حكومية مدارس أهلية)، ولتحقيق أهداف وغايات الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة الجمع البيانات على عينة عشوائية قوامها (350) معلم ومعلمة من معلمي المراحل الأساسية، وتوصلت النتائج إلى: أن درجة استخدام استراتيجيات التعلم المدمج لدى معلمي المرحلة الأساسية جاء بدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي الصالح المعلمات، والمتغير السلطة المشرفة مدارس حكومية، مدارس أهلية ولصالح المدارس الخاصة.

7. دراسة محمد (2015) تناولت دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، هدفت الدراسة إلى التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها في وأد المعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان، ولتحقيق

أهداف وغايات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة الجمع البيانات على عينة عشوائية قوامها (400) من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة، وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وتوصلت النتائج إلى: أن أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان هي: برامج علوم الغابات البرامج التربوية، برامج البحث التطبيقي، ويتمثل أهم دور الجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو: تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة، إقامة محاضرات وورش عمل للأفراد والمجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية، وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الإمكانيات المالية الخلافات والحروب القبلية - وضعف مصادر التمويل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض هذه المجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وجدت الباحثة أنها تتفق وتختلف معه في بعض الجوانب منها:

- **العنوان:** اتفق البحث الحالي مع دراسة فطافطة (2024)، ودراسة الشهري وزهراء (2023)، ودراسة محمد (2015) في تناولهم للعنوان وهو: التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بينما اختلف مع دراسة الموسوي (2020) التي تناولت رؤية نقدية مقارنة بين نموذج المقررات المفتوحة الواسعة الانتشار عبر الإنترنت (Moocs)، ونموذج التعليم المدمج في الجامعة العربية المفتوحة، ودراسة السبيعي (2019) واقع استخدام التعليم المدمج من وجهة نظر معلمي ومعلمات اللغة العربية في تدريس طلاب المرحلة الابتدائية، ودراسة العنزي (2019) واقع استخدام معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت للتعليم المدمج، ودراسة المجالي (2019) درجة استخدام استراتيجية التعليم المدمج لدى معلمي المرحلة الأساسية.

- **الأهداف:** اتفق البحث الحالي مع دراسة فطافطة (2024)، ودراسة السبيعي (2019)، ودراسة العنزي (2019)، ودراسة المجالي (2019) جميعها هدفت إلى معرفة دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة، بينما اختلف مع دراسة الشهري وزهراء (2023) التي هدفت إلى التعرف على واقع المنصات التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة الموسوي (2020) التي هدفت إلى التعرف على أهم جوانب التشابه والاختلاف بين نمط التعليم في المقررات المفتوحة واسعة الانتشار عبر الإنترنت (Moocs) وبين نمط التعليم المدمج، ودراسة محمد (2015) التي هدفت إلى التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودور في وأد المعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان.

- **المنهج:** تنوعت مناهج الدراسة التي اعتمدها الباحثون في الدراسات السابقة حيث استخدمت دراسة كلا من: الشهري وزهراء (2023)، ودراسة السبيعي (2019) المجالي (2019)، والبحث الحالي المنهج الوصفي، بينما اختارت دراسة فطافطة (2024)، ودراسة العنزي (2019)، ودراسة محمد (2015) المنهج الوصفي التحليلي، في حين اختارت دراسة الموسوي (2020) المنهج الوصفي المقارن.

نتائج البحث:

قامت الباحثة بدراسة التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وتوصلت إلى النتائج التالية:

1. للتعليم المدمج دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة.
2. يتفاعل المعلمين والطلاب بصورة كبيرة في استخدامهم للتعليم المدمج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. يواجه القائمون على العملية التعليمية العديد من التحديات والصعوبات التي تحد من استخدامهم للتعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

ومن خلال ما تم عرضه توصي الباحثة بالعديد من التوصيات التي تساعد في تعزيز التعليم المدمج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع وهي:

1. تقديم الدعم المطلوب من خلال السياسات التعليمية والقيادة التعليمية لتنفيذ التعلم المدمج كجزء من استراتيجيات التعليم الوطنية.
2. تحليل محتوى المناهج في ضوء المعايير المطورة للتعرف على درجة تضمين أهداف التنمية المستدامة فيها، واتخاذ القرار والإجراء المناسب لتضمين كافة الأهداف التنموية، ومن ثم تحسين جودة المناهج الدراسية والكتب المدرسية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
3. إعادة النظر في البرامج والمناهج الدراسية واستراتيجيات تنفيذها، من أجل استيعاب مفاهيم الثورة الإلكترونية والتكنولوجية، ودمجها بطرائق تدريسية ذات جودة عالية، وعرضها أمام الطلبة، بأسلوب يحقق متطلبات الإبداع والابتكار، ويلبي حاجات الأفراد والمجتمع.
4. تفعيل النقاش والتفاعل وذلك من خلال إنشاء بيئات تعليمية تشجع على النقاش وتبادل الأفكار بين الطلاب والمعلمين لتعزيز التفكير النقدي وحل المشكلات.
5. توجيه المعلمين وتدريبهم حول كيفية تنفيذ التعلم المدمج بفعالية وكيفية دمج مفاهيم التنمية المستدامة في مناهجهم.
6. تقديم الفرص للمجتمع المحلي للمشاركة في التعليم ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المقترحات:

ومن خلال عرض نتائج البحث تقترح الباحثة ما يلي:

1. إجراء العديد من الأبحاث والدراسات التي تحمل نفس العنوان ولكن بتحديد مجتمع الدراسة، بهدف ضمان المضي قدما بالطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. تسليط الضوء على الدراسات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة لما لها من أهمية على المدى القصير والطويل لكافة نواحي المجتمع في علاج وتجنب العديد من المشكلات التي نواجهها في الأوقات الراهنة.

قائمة المراجع.

أولاً: المراجع:

1. الأزهرى، سعود (2016) مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي، ط (2)، الباحة، المملكة العربية السعودية: النادي الأهلي بالباحة.
2. لمعي، علي (2016) التعليم (2030م) دليل التخطيط نحو المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية.
3. الفقي، عبدالله (2011) التعليم المدمج، التصميم التعليمي، الوسائط المتعددة التفكير الابتكاري، عمان، الأردن: دار الثقافة للتوزيع والنشر.
4. القطيط، جهاد (2019) مفاهيم في الاقتصاد السياسي، ط (2)، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.
5. العفون، نادية (2018) التدريب في أثناء الخدمة وفقاً للتربية من أجل التنمية المستدامة، ط (2)، عمان الأردن: دار صفوان للنشر والتوزيع.
- تانيا: الدوريات والمجلات العلمية:
6. حسن، إبراهيم (2020) تكامل المخرجات التعليمية لمدخل (Stem) ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، إستونيا، مج (3)، ع (3).
7. حراششة، كوثر العديلي (2018) فاعلية استخدام التعلم المدمج في تحصيل طالبات جامعة حفر الباطن في مسلق تصميم وتطوير الفيزياء ودافعتهم نحو التعلم، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، دمشق، سوريا، مج (1)، ع (3).
8. حشايكة، شيرين أنان (2023) توظيف التعليم المدمج من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس الحكومية الفلسطينية في مديرية نابلس، مجلة العلوم التربوية والنفسية، فلسطين، مج (4)، ع (18).
9. الحسبان، خلود خلف (2021) مدى تطبيق التعليم المدمج في المدارس الحكومية في محافظة المفرق اثناء جائحة كورونا من وجهة نظر معلمها، المجلة العلمية بجامعة أسيوط، مصر مج (32)، ع (32).
10. الحلي، حامد (2022) دور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، مج (11)، ع (3).
11. دهان، محمد وغاشوا (2018) دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة في الملتقى الدوري حول الجزائر: الجزائر وحثمة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، في الفترة (11-10) كانون الأول، جامعة عباس لغور، خنشلة، الجزائر.
12. سلامة، حسن علي (2005) التعلم الخليط التطور الطبيعي للتعلم الإلكتروني، المجلة التربوية، كلية التربية بجامعة سوهاج، مصر، مج (2)، ع (11).
13. سلمان، حسني (2019) التنمية الاقتصادية وعلاقتها بتحسين التنمية المستدامة، المجلة العربية للنشر العلمي، عمان الأردن، مج (1)، ع (24).
14. السبيعي، علي رسام (2019) واقع استخدام التعليم المدمج من وجهة نظر معلمي ومعلمات اللغة العربية في تدريس طلاب المرحلة الابتدائية، المجلة العربية للنشر العلمي، عمان، الأردن، مج (1)، ع (21).
15. الشرع، إبراهيم (2019) مدى استخدام معلمي الرياضيات لاستراتيجيات التعليم المدمج في المدارس الخاصة بالعاصمة عمان، مجلة آفاق لتعليم الكبار، عمان، الأردن، مج (5)، ع (3).
16. العشيبات، زينب (2022) دور التعليم في تعزيز عناصر التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، الخرطوم، السودان، مج (2)، ع (3).
17. الشهري، زهراء؛ الحارثي، عبد الرحمن (2023) المنصات التعليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمات بمدينة أبها، المجلة الدولية للعلوم التربوية والإنسانية المعاصرة، المملكة العربية السعودية، مج (1)، ع (13).
18. عيطة، جوهرة إسماعيل (2021) فاعلية التعلم المدمج باستخدام فصول جوجل في التحصيل الدراسي لتلاميذ الصف الرابع الاساسي واتجاهاتهم نحو الرياضيات، مجلة الدراسات التربوية والنفسية جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مج (3)، ع (11).
19. علاونة، جميل (2019) دور السوق المالي الفلسطيني في رفع كفاءة التنمية المستدامة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، عمان، الأردن، مج (2)، ع (1).
20. عبدالحليل، هويدي (2014) العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، عمان، الأردن، مج (1)، ع (173).

21. عبد الحميد، محمد حمد (2017) تصور مقترح لمواجهة بعض تحديات الاستثمار في التعليم بسلطنة عمان، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مج (3)، ع (12).
22. عبابنة، إيمان (2017) التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي والتعليم المدمج في سطور، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الرقمي بمركز رماح لتطوير الموارد البشرية، جامعة بشكان، تركيا.
23. عبيدات، سهيلة ذوقان (2013) صعوبات التعلم المدمج التي يواجهها معلمو ومعلمات المدارس الثانوية بمحافظة إربد، مركز ديونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن.
24. عساف، محمود (2015) دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، مجلة جرش للبحوث، فلسطين، مج (1)، ع (16).
25. فطافطة، إسراء ماهر (2024) التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، فلسطين، مج (6)، ع (1).
26. فاروق، وعد مصطفى (2018) مدى تحقيق التنمية المستدامة عند طلبة الجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة المصرية للعلوم والتربية، مصر، مج (3)، ع (4).
27. محمد، أحمد (2015) دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان: دراسة حالة جامعة السودان (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، مجلة جامعة جرش الأهلية، عمان، الأردن، مج (1)، ع (161).
28. المعيدر، ريم عبدالله (2020) فاعلية التعليم المدمج في تنمية مهارات الكتابة البحثية لدى طالبات دبلوم التعلم الإلكتروني بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ومستوى الرضا نحوه، مجلة كلية التربية بجامعة سوهاج، مصر، مج (9)، ع (74).
29. الموسوي، عبد المطلب (2020) رؤية نقدية مقارنة بين نموذج المقررات المفتوحة الواسعة الانتشار عبر الإنترنت (moocs) ونموذج التعليم المدمج في الجامعة العربية المفتوحة، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، عمان، الأردن، مج (3)، ع (22).
30. طلافحة، حامد (2019) دور التعليم المدمج في زيادة دافعية معلمي الدراسات الاجتماعية في المدارس الحكومية الأردنية، مجلة جامعة البصرة للعلوم التربوية، العراق، مج (1)، ع (3).
- ثالثا: الرسائل الجامعية:
31. أحمد، إيهاب السيد (2005) التعليم الإلكتروني وإمكانية تطبيقه بالجامعات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.
32. أبو الريش، إلهام (2013) فاعلية برنامج قائم على التعليم المدمج في تحصيل طالبات الصف العاشر في النحو والاتجاه في غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسلية، الجزائر.
33. خضار، نسرين (2015) فاعلية توظيف التعليم المدمج في تدريس مادة العلوم على تحصيل تلاميذ الصف الرابع وآرائهم نحوه، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.
34. خليف، إيناس (2021) دور التعليم المدمج في التنمية المستدامة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
35. عبدالله، عفراء (2018) مدى تضمين البعد البيئي للتنمية المستدامة في كتب العلوم للصفوف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
36. العازمي، فايز لافي (2020) فاعلية التعلم المدمج لتدريس مادة تاريخ الكويت في التحصيل والاتجاهات لدى طلاب الصف العاشر الثانوي في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الكويت.
37. العنزي، عبد الله (2019) واقع استخدام معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت للتعليم المدمج من وجهة نظر المعلمين والمدراء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
38. الحجلي، وفاء (2019) درجة استخدام استراتيجية التعليم المدمج لدى معلمي ومعلمات المرحلة الأساسية في لواء وادي السر، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.
- رابعاً: المراجع الأجنبية:

39. Tara, Smith (2016) **New Frontiers in Blended learning**, www.Techlearning.com